مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية المجلد (06)، العدد (01)، السنة (2021)، ص 95 - 106
ISSN: 2602-5566 EISSN: 2716-8999

السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والإتجاهات

Italian Politics in Post-Gaddafi Libya: A Reading in Dimensions and Directions

توفيق بوستي[1]*، سامي بخوش[2]

[1] مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة قالمة (الجزائر)، boucetti.toufik@univ-guelma.dz
[2] مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة1 (الجزائر)، sami.bekhouche@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021/05/08 تاريخ القبول:2021/06/21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي، عبر التركيز على أبعادها والمتمثلة أساسا في ضمان النفط والغاز والأمن والنفوذ، فضلا عن التطرق لإتجاهات تطور السياسة الإيطالية في ليبيا، وتحليل جملة التحديات التي تقف حائلا أمام تنفيذ أهدافها. لقد تم هندسة بحثنا بالإعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي والنظمي، ما مكننا من الوصول إلى عدة نتائج من خلال رصد وتحليل وإتجاهات السياسة الإيطالية في ليبيا، والقائمة أساسا على متغير النفط والغاز، ومسعى ضمان الأمن في مواجهة جملة التهديدات الأمنية النابعة من ليبيا، إلى جانب محاولة إستعادة النفود الذي يعد من أهم عوامل تصاعد الاهتمام الإيطالي بتسوية الصراع في ليبيا خاصة بعد تدخل تركيا، وتحليل جملة التحديات التي تقف أمام السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإيطالية؛ ليبيا ما بعد القذافي؛ الدوافع؛ الإتجاهات؛ التحديات.

Abstract:

This study aims to highlight Italian policy in post-Gaddafi Libya by focusing on its dimensions, mainly in ensuring oil and gas, security and influence, as well as addressing the trends in the development of Italian politics in Libya, and analyzing the number of challenges that stand in the way of the implementation of its objectives. Our research has been engineered based on descriptive, historical and systems approaches, enabling us to reach several results by monitoring, analyzing and trends of Italian politics in Libya, based mainly on the oil and gas variable, and seeking to ensure security in the face of the overall security threats emanating from Libya, as well as trying to recover the navod, which is one of the most important factors of Italian interest in resolving the conflict in Libya, especially after Turkey's intervention, and analysis of the challenges facing Italian politics in post-Gaddafi Libya.

Keywords

Italian Politics; Post-Gaddafi Libya; Motives; Directions; Challenges.

* المؤلف المرسل.

1- مقدمة

تعد الأزمة الليبية أزمة مركبة قائمة على التعدد الإثني وإختلاف الولاء القبلي والعشائري، وهو ما إنعكس على إنتشار الجماعات والميليشيات المسلحة، وتمدد نشاط مختلف تنظيمات الجريمة المنظمة، في ظل البيئة الأمنية الهشة التي نجمت عن سقوط نظام معمر القذافي، وحالة الفوضى وعدم الإستقرار السياسي والأمني المصاحبة لذلك، وإنهيار شبه تام لمؤسسات الدولة على غرار المؤسسات الأمنية والإقتصادية، فضلا عن عدم الإتفاق على كيفية توزيع مخصصات النفط على كافة أبناء البلاد.

وما زاد من تعقيد الوضع الليبي، الإهتمام الدولي والإقليمي وإرتباطاته الداخلية المرتكزة على مفهوم المصلحة الوطنية، وتعددية المخاطر الأمنية وتوافر الإمكانات الإقتصادية إضافة إلى تأثيرات النزاعات الإثنية وهشاشة الأنظمة السياسية، وكذا الشبكة العنكبوتية للتحديات الأمنية، كل هذه العوامل زادت من قوة إنخراط الفواعل الإقليمية (العربية وغير العربية) والأوروبية (إيطاليا، بريطانيا...) والدولية (روسيا الإتحادية، والولايات المتحدة الأمريكية) مما ساهم في تعقيد الأزمة الليبية.

وفي هذا الإطار برز الدور الإيطالي المرتكز على المتغير الإقتصادي (النفط والغاز)، محاولا إستعادة دوره في ليبيا ما بعد القذافي، ومستندا على إرثه التاريخي بالرغم من مزاحمة بعض الأدوار الاقليمية والدولية، وعليه يمكن أن نطرح الإشكالية المركزية التالية: **فيما تتمثل دوافع واتجاهات السياسة الايطالية في ليبيا ما بعد القذافي؟**

وقصد الإجابة على الإشكالية المركزية المطروحة نفككها إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ ماهي أبعاد السياسة الإيطالية تجاه الأزمة الليبية؟
- ✓ ماهي إتجاهات تطور السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي؟
- ✓ فيما تتمثل تحديات السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي؟

فرضيات الدراسة:

على إعتبار الفرضيات إجابات مسبقة تثبتها أو تنفيها خطوات الدراسة ننطلق في دراستنا من الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر المتغير الإقتصادي البعد الرئيسي الذي يقف من وراء الإهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية.
- ✓ يتوافق الخيار الدبلوماسي والسياسي مع إتجاهات السياسة الإيطالية في ليبيا.
- ✓ يعتبر دور الأطراف الخارجية من بين أهم تحديات السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع رصد وتحليل السياسة الايطالية في ليبيا ما بعد القذافي، في ظل في ظل صراع وتنافس وتدخل القوى الإقليمية العربية (الإمارات العربية المتحدة، قطر، ...) وغير العربية (تركيا،..) والدولية الأوروبية (بريطانيا، ألمانيا، فرنسا) والغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) في الساحة الليبية بمختلف الإستراتيجيات والأليات لحد الإمداد بالأسلحة، وهو ما أدى إلى فوضى أمنية وعدم إستقرار سياسي وأمني.

لذلك تحاول هذه الدراسة الوقوف بالدراسة والتحليل من حيث متغيري الدوافع والإتجاهات للسياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي، عبر تناول دوافع الإهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية، مرورا بالوقوف على إتجاهات تطور السياسة الإيطالية في ليبيا، ووصولا إلى مختلف التحديات التي تواجه السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي.

الهدف من الدراسة:

عليه تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأبعاد الكامنة وراء السياسة الايطالية تجاه الأزمة الليبية الراهنة، على غرار موقع المتغير الاقتصادي المتمثل في الغاز والنفط الليبي، إلى جانب تسليط الضوء بالتحليل على إتجاهات تطور

السياسة والأدوار الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي، ومختلف التحديات التي تقف عائقا أمام إستعادة الإستقرار وإستتباب الأمن في ليبيا.

مناهج الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع تم الإعتماد على المنهج التحليلي بصفة أساسية، إلى جانب المنهج الوصفي من خلال وصف وسرد وتحليل مختلف المصالح الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي، والمنهج التاريخي عبر تتبع كرونولوجي لمختلف المواقف، التي تندرج ضمن المسعى الإيطالي لتحقيق مصالحه في ليبيا، فضلا عن المنهج النظمي من خلال التطرق إلى مدخلات المصالح الإيطالية في ليبيا المتمثلة أساسا في الأبعاد، حيث تعمل الأجهزة الحكومية على ترجمة تلك المدخلات(الأبعاد) في شكل مواقف حيال الأزمة الليبية، فتعمل على إصدار قرارات وسياسات على شكل مقاربة للحل، تتجه إلى البيئة الداخلية والخارجية وترجع في شكل تغذية عكسية.

2- أبعاد السياسة الإيطالية تجاه الأزمة الليبية:

تخلت إيطاليا عن الحذر الذي إكتنف تحركاتها في الأزمة الليبية، بعدما قبعت خلف أدوار الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، ومن ثم عمدت على التدخل المباشر في التفاعلات الداخلية في ليبيا، دفاعًا عن مصالحها الأمنية (درء تهديد الهجرة، والإرهاب المتنقل)، والإقتصادية(تأمين إمداد الطاقة والإستثمارات والتجارة) المهددة جنوب البحر المتوسط، الذي يمثل نطاقا حيويا تاريخيا للدولة الإيطالية، كثيرا ما إعتمدت عليه في بناء قوتها الخارجية منذ وحدتها في القرن التاسع عشر (ابزيم و حسين أمحمد، 2019، ص100)

2-1- التصدي لتهديد الهجرة غير النظامية وأزمة اللاجئين ومعضلة إرتباطهما بالإرهاب الدولي:

دفع وضع عدم الإستقرار السياسي والأمني في ليبيا، إلى تزايد موجات الهجرة غير الشرعية، بشكل متزايد بإتجاه دولة إيطاليا، وتحول بالتالي اللجوء في المنظور الأوروبي إلى تهديد أمني، فالأزمة الليبية وإنعكاساتها الأمنية جعلت أعدادا هائلة من الليبيين ينزحون بإتجاه أوروبا، مما جعلهم يمثلون تهديدا سافرا للأمن الأوروبي، وهذا الخوف ناجم عن إمكانية إرتباطهم بشبكات إرهابية متصلة بتنظيم الدولة الإسلامية (يونسي، 2019، ص351)، لذلك فقد بدأت إيطاليا في معالجة ملف الهجرة غير النظامية مع سلطات طرابلس قبل رفع الحصار الدولي عن ليبيا.

وفي هذا الإطار تعلم إيطاليا بأن ليبيا التي تقع على حدودها المتوسطية الجنوبية، تعد أهم بلد مستقبل للمهاجرين على أراضيه، فقد كان العدد الرسمي للعمالة الأجنبية في ليبيا سنة 2006 -2007 م يقدر ما بين 300 ألف و 700 ألف، وهو العدد المعترف به من قبل السلطات الليبية للمهاجرين النظاميين، أما تقدير المهاجرين غير النظاميين على الأراضي الليبية في الفترة ذاتها فيقدر بأكثر من مليون مهاجر، ويدرك الأوروبيون أن جزءا من المهاجرين على الأراضي الليبية يعتبرون وجودهم بهذا البلد مؤقتاً، في إنتظار أن تتاح لهم الفرصة لإستكمال مسيرتهم في إتجاه أوروبا، وتعتبر ليبيا بالنسبة إليهم مرحلة هجرة مؤقتة وإنتقالية، لذلك عندما إندلعت الثورة الليبية في 2011م بادر بعض المسؤولين الإيطاليين بالقول إنهم يتوقعون تدفق ما بين 200 إلى 300 ألف مهاجر من ليبيا في إتجاه أوروبا (السبيطلي، 2017، ص40).

وإستمر الوضع في التعقيد في السنوات اللاحقة، إذ قدرت المنظمة الدولية للهجرة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في تقرير لها حول النزوح والهجرة غير القانونية في ليبيا "مصفوفة تتبع النزوح" DTM صدر في 27 فيفري 2018 م، على أن نحو 704 ألاف و142 مهاجرا وصلوا إلى ليبيا، من 40 دولة إفريقية وكانت الدول الخمس الأعلى تمثيلا بين المهاجرين هي: النيجر، ومصر، وتشاد، والسودان، وغانا على الترتيب، وتمثل مجتمعة ما نسبته 66 % من إجمالي المهاجرين في ليبيا، يقطنون في 99 بلدية و551 محلة، وجاء في التقرير أن 73 % من مهاجري دول جنوب

الصحراء الكبرى يقيمون في غرب ليبيا، في حين يقطن 17 % في المناطق الجنوبية، و10 % في المناطق الشرقية (https://bit.ly/2qqnykP).

ويقف وراء التدفقات والديناميات الناظمة لظاهرة الهجرة غير القانونية بين ليبيا والإتحاد الأوروبي مجموعة العوامل التالية (قاسم حسين، 2018، ص02):

- قوة شبكات التهريب والإتجار بالبشر: نشطت هذه الشبكات في البلاد نتيجة الفوضى، في قوتها وتنظيمها، نظرا إلى إمتلاكها السلاح والسيطرة على مناطق جغرافية وقاعدة لوجستية
- الحدود الرخوة فسياسات الحدود بين ليبيا والدول الإفريقية تسمح بنشاط مهربي البشر، كما أن عدم قدرة حكومة الوفاق الوطني على ضبط الحدود الجنوبية وصعوبة الرقابة على الحدود التي يمتد أغلبها على الصحراء بطول 4400 كلم مع ست دول: تشاد، والنيجر، والسودان، والجزائر، وتونس، ومصر
- تعارض إرادات الدول الجوار: ويتمثل في عدم التعاون الجدي بين الدول المجاورة لضبط مسألة الهجرة، فالإتفاقيات الثنائية مع تشاد والسودان والجزائر وتونس عام 2012 ومع مصر عام 2013 بشأن ضبط الحدود لم تسفر عن تعاون منهجي، ولم يكن لها أي تأثير يذكر في الحد من تدفق المهاجرين، أو تخفيف نشاط الشبكات الإجرامية لتهريب المهاجرين والإتجار بهم عبر الحدود البرية؛ نتيجة لتعارض إستراتيجيات دول الجوار ومقارباتها لحل الأزمة الليبية.

كما أن دخول المهاجرين غير الشرعيين يرتبط بدخول جماعات إرهابية هدفها زعزعة الأمن القومي للبلدان المستقبلة ومناطق العبور من ناحية، وتغيير النسيج الإجتماعي لبلدان العبور والإستقبال من ناحية أخرى، فبقاء المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا بشكل عام، والجنوب الليبي بشكل خاص، هدد ويهدد بالفعل التركيبة السكانية المتجانسة من ناحية، وأدى إلى بروز الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات والدعارة والسرقة من ناحية أخرى، كما أن زيادة عدد المهاجرين تهدد بشكل ملحوظ التجانس السكاني في إيطاليا التي تتحول بوتيرة متسارعة إلى مجتمع متعدد الثقافات والأديان (ابو القاسم خشيم، 2018، ص59).

ويمكن القول إن السلطات الإيطالية أدركت أن مقاومة الهجرة تبدأ من الحدود الجنوبية الليبية، وليس على سواحل المتوسط أو المياه الإقليمية والدولية، ومن هنا لا يُستغرب التعامل الإيطالي – بعد سقوط نظام القذافي - مع أطراف ليبية عدّة سواء كانت رسمية أم غير رسمية، وسواء أكانت في العاصمة طرابلس ومصراتة، أم في الشرق، بنغازي وطبرق، والقبائل الساكنة على الحدود الليبية الجنوبية، وهو ما يفسر التدخلات الايطالية في الملف الليبي، على غرار التدخل لإبرام إتفاقية الصلح بين قبائل الجنوب الليبي من التبو والعرب والطوارق الموقعة في شهر مارس 2017م بروما، والتي تتعلق بمراقبة خمسة آلاف كيلومتر من الحدود الليبية الجنوبية، وبهذه المناسبة صرّح وزير الداخلية الإيطالي بأن تأمين حدود ليبيا في الجنوب يعني تأمين حدود أوروبا الجنوبية (السبيطلي، 2017، ص ص 40-41).

2-2- تأمين مصادر الطاقة:

يعود الإهتمام الإيطالي بتحقيق الإستقرار في ليبيا إلى الرغبة في تأمين الحصول على المصادر المختلفة للطاقة، حيث تحتفظ ليبيا بمخزون هائل من إحتياطات النفط الخام والمقدرة بحوالي 48.36 مليار برميل، كما تمتلك خامس أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي في إفريقيا، وقد إنخفض هذا الرقم إلى مجرد 22.000 برميل في اليوم بحلول شهر جويلية 2011، وأغلقت منشآت الإنتاج جميعها تقريبا في ليبيا، ولحسن الحظ إرتفع إنتاج النفط من جديد مباشرة بعد الحرب، فوصل إلى 1.6 مليون برميل في اليوم، بعد سنة على وفاة القذافي، كما يشكل النفط أكثر من 70 % من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا، و95 % من إيرادات صادراتها، وحوالي 90 % من الإيرادات الحكومية (شيفيس ومارتيني، 2014، ص ص 55-56).

ونظًرا لما يتمتع به النفط الليبي من خصائص جعلت منه الأفضل على الإطلاق بين أنواع النفط المستخرج في العالم، إذ تكمن هذه الخصائص في قلة تكاليف إستكشافه وإستخراجه وتسويقه، حيث تبلغ تكلفة إنتاج برميل نفط واحد 23.80 دولارا في ليبيا، مما أكسبه صفة الجذب للعديد من الشركات النفط العالمية، وذلك بسبب قلة المخاطر الناشئة عن إستخراجه وهوامش الربحية العالية المترتبة على الإستثمار فيه (ابزيم وحسين أمحمد، 2019، ص94).

وبالمقابل، فإن المنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا ذات إمكانات هائلة لضخ أكثر من 400 ألف برميل من النفط الخام يوميًا، أضف إلى ذلك إحتياطي كبير من الغاز الطبيعي يصدّر معظمه إلى إيطاليا من خلال أنبوب السيل الأخضر الذي يمر تحت الماء إلى صقلية، ما يجعل صناعة النفط محورية في إنعاش جنوب غرب ليبيا (قاسم حسين، 2019، ص ص 6-7) ، وهو ما يفسر الإنخراط الإيطالي في السوق النفطي الليبي عبر شركة ايني التي تعتبر أكبر منتج أجنبي للمحروقات في ليبيا، إلى جانب أن لها النصيب الأكبر في إستكشاف الغاز والنفط في شرق المتوسط، فضلا عن مرور أنابيب النفط على أراضيها، ومن ثم فإن أي زعزعة لأمن وإستقرار منطقة شرق المتوسط ستؤثر سلبًا على المصالح الإيطالية (راشد، 2020).

ورغم الإكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، والتي قدرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في حوض المشرق، قبالة شواطئ كل من: قبرص، ولبنان، وسوريا، بنحو122 تريليون قدم مكعب، ونحو 233 تريليون قدم مكعب في حوض دلتا النيل، إلا أن الحروب المستمرة في المنطقة حالت دون تحولها إلى مركز لتصدير الطاقة، إذ تسبب الصراع المستمر في ليبيا منذ عام 2011 إلى تكرار توقف إنتاج النفط في عدد من أهم حقول ليبيا النفطية، كما كلّف الإغلاق المتكرر للمنشآت النفطية الليبية ما يتجاوز 135 مليون دولار منذ عام 2014، بالإضافة إلى تضرر خزانات النفط جراء المعارك في أكثر من موقع، وبالرغم من ذلك فإن إنتاج النفط الليبي يستقر عند نحو1.25 مليون برميل يوميًا، ووفقًا لإحصائية حديثة لمصرف ليبيا المركزي فقد بلغت إيرادات ليبيا من النفط خلال الفترة من بداية عام2019، وحتى نهاية نوفمبر 2019 نحو20.3 مليار دولار (عبد الحليم، 2019، ص26).

وعلى مستوى التبادلات التجارية تأتي إيطاليا على رأس قائمة الدول المتعاملة مع ليبيا بما قيمته17.6 مليار دولار أمريكي، بحسب تقديرات سنة 2010 م؛ وهي بذلك تتجاوز كل الدول الأوروبية بمسافة كبيرة، في حين تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في أسفل قائمة الدول الكبرى المتعاملة مع الدولة الليبية تجارياً بما قيمته 2.26 مليار دولار أمريكي، وتستثمر إيطاليا في عدد من المجالات الاقتصادية غير النفطية في ليبيا، وكانت في المرتبة الثالثة على قائمة المستثمرين الأوروبيين، إلا أنها تصدرت القائمة بعد بداية تنفيذ اتفاقية 2008 م، وكانت شركة النفط الإيطالية قد أعلنت سنة 2010 م استعدادها لاستثمار25 مليار دولار في ليبيا، يُضاف إلى ذلك أن الكثير من الشركات والبنوك الإيطالية تعمل أيضاً في ليبيا، وهو ما يؤكد أن المصالح الإيطالية في ليبيا كبيرة، ولكن الرهانات الأمنية تمثل هي الأخرى أهمية كبيرة، خصوصاً تلك المتعلّقة بالإرهاب والهجرة غير النظامية (السبيطلي، 2017، ص39).

لذلك تعد ليبيا بالغة الأهمية بالنسبة لإيطاليا ، فتوطيد العلاقات مع السلطات الليبية الجديدة من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الإيطالية للإستفادة من أوجه الإستثمار المحتملة لدى السوق الليبي، فمن ناحية تسعى إيطاليا ليس فقط للحفاظ على مصالحها الموجودة إبان النظام السابق، بل أيضا لتعزيز هذه المصالح من خلال إنتهاز الفرص للدخول في سوق للإستثمار الليبي في الطاقة والتنمية والصناعة (ابزيم وحسين أمحمد، 2019، ص ص 94-95).

2-3- إستعادة النفوذ:

لا يمكن تجاهل البعد التاريخي والحضاري الذي فرضته الجغرافيا على شعوب البلدان المطلة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وجعلتها قادرة على خلق علاقة تعايش خلال تاريخها الطويل، يسري ذلك بالأخص على العلاقات الليبية - الإيطالية، إذ تستقي هذه العلاقة أهميتها من موقع ليبيا الإستراتيجي، ومواردها الطاقوية وبسبب هذه الأهمية أصبحت ليبيا محط أنظار وإهتمام القوى الكبرى التي هي في تنافس دائم لإيجاد نفوذ لها في المنطقة، وتعزيز هذا النفوذ لتعظيم مصالحها (الشيخ 2019، ص141).

وفي هذا الإطار، تجمع ما بين دولتي ليبيا وإيطاليا علاقات تاريخية خاصة تعود إلى عهد الإمبراطورية الرومانية التي هيمنت على حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أن إيطاليا إستعمرت ليبيا خلال السنوات(1911-1944)، فإيطاليا إعتبرت ليبيا إمتداد جغرافي لها، وبالتالي فإن إستعمارها لليبيا كان إستطانيا، لكن هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية (1939-1945) بددت أحلامها الإستعمارية، حيث خضعت ليبيا للإنتداب إلى أن إستقلت سياسيا في 24 ديسمبر 1951، إن إستقلال ليبيا السياسي في منتصف القرن الماضي لم يلغ العلاقات المتميزة بين الشعبين بالرغم مما إعتراها من أزمات في عهد القذافي خلال السنوات(1969-2011) فلقد إستمرت إيطاليا مثلا كشريك إقتصادي رئيسي حتى في خلال فترات التوتر في علاقاتها الدولية (ابو القاسم خشيم، 2018، ص58).

لذلك تحاول إيطاليا من خلال تحركاتها حيال الأزمة الليبية إسترجاع نفوذها في ليبيا (تعتبرها مجالها الحيوي Lebensraum) بدءا بضمان موطئ قدم واضح وثابت على مستوى الملف الليبي وتطوراته، فجغرافيًا تقع على حدودها المتوسطية الجنوبية، حيث أن المسافة الفاصلة بين جنوب إيطاليا وشمال ليبيا تبلغ نحو 300 كيلو متر فقط، وتاريخيًا كانت من أهم مستعمراتها في إفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فهي تعتبرها رمزاً لإحياء الأمجاد التاريخية للإمبراطورية الرومانية في جنوب المتوسط، بالرغم من دخول قوى منافسة جديدة على خط هذا الصراع، وتحديدًا إنخراط كل من روسيا وتركيا، وما يحمله ذلك من تهديدات مباشرة بتهميش القوى الإقليمية والدولية التي لديها العديد من المصالح الحيوية في ليبيا، وإنعكس ذلك في الإتصالات التي أجريت بين رئيس الوزراء الإيطالي"جوزيبي كونتي"، والرئيس التركي أردوغان، والرئيس الروسي"فلاديمير بوتين" في 28 ديسمبر2019، والتي تركزت على حث الجميع على ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، كما وجه رئيس الوزراء الإيطالي تحذيرًا شديد اللهجة لأردوغان من مغبة التدخل العسكري التركي في ليبيا (عبد الحليم، 2019، ص26).

3- إيطاليا ومحاولة إستعادة الدور والمكانة في ليبيا:

تعد ليبيا بالنسبة إلى إيطاليا حليفا له أولوية ومكانة، وتربطهما علاقات سياسية وإقتصادية وتجارية، وقد بدا ذلك واضحا من خلال العلاقات التفضيلية التي كانت تحظى بها والإمتيازات التي كانت تتمتع بها إبان حكم القذافي، في بعض القطاعات الحيوية بين الجانبين، إذ أوكل لشركاتها جزءا أساسيا من عقود الإستثمارات ولاسيما في مجال إستخراج النفط والغاز الليبي، كتأكيد لعمق العلاقة والشراكة الإستراتيجية بين ليبيا وروما (الشيخ 2019، ص141-142).

ولكن مع إندلاع ثورة 17 فيفري2011، كانت علاقة إيطاليا بنظام القذافي الحليف والصديق المقرَّب من رئيس الحكومة الإيطالية الأسبق سيلفيو بيرلسكوني محك إختبار، فقد تمكن الأخير خلال سنوات حكمه على مدى 4 ولايات، من تأمين طائفة واسعة من المصالح السياسية والإقتصادية الإيطالية في ليبيا من خلال صيغة تعامل خاصة مع نظام القذافي، غير أن إيطاليا وقفت عاجزة عن إنقاذ حليفها، رغم بعض التصريحات الخجولة التي أطلقها بيرلسكوني لإيقاف التدخل العسكري في ليبيا آنذاك (الشيخ 2019، ص142) ، ويفسر هذا التردد الإيطالي بصفة جزئية في تأييد فرض الحظر الجوي على ليبيا، وعدم مشاركتها في الحملة الموجهة ضد النظام الليبي إلى سعيها

للحفاظ على نفوذها مستندة في ذلك على إعتبارات تاريخية وأمنيّة، بالإضافة إلى قربها الجغرافي، وإرتباط أمن روما بأمن طرابلس، إلى جانب الخوف على الإستثمارات الإيطالية أو تدمير المنشآت التابعة لها (قاسم حسين، 2019، ص73).

وبالمقابل، تبدي إيطاليا هواجسها ومخاوفها ولا سيَّما مع وجود أطراف إقليمية ودولية على خط الأزمة والمصلحة أيضاً وهم أقوى منها سياسياً وإقتصادياً، فإيطاليا تريد أن تبقى الفاعل الرئيس في المعادلة نظراً إلى تاريخية العلاقة مع ليبيا، وهي تعرف تماماً أن أي دور تتخلى عنه سيجد من يؤديه وبخاصة الجارة فرنسا التي دخلت بقوة منذ عام2011 بدعم وتسليح المعارضة الليبية بعد ضمانات من المجلس الوطني الإنتقالي الليبي وقتها بالحصول على إمتيازات إقتصادية كبيرة، لهذا كانت الهواجس والمخاوف الإيطالية كبيرة على مصالحها في ليبيا بعد دخول منافسين جدد (الشيخ 2019، ص ص 143-144).

ولعل الإنشغال الأكبر مرتبط بمخاوف روما من أن عشرات المشروعات المشتركة والإتفاقيات التعاونية الكبيرة التي لم تنفذ سوف تتأثر في ضوء أي تداعيات سلبية قادمة من الجانب الليبي، وقد تأثرت المصالح الإيطالية عبر خسارتها جزءاً من مصالحها الحيوية في ليبيا، بعدما تراجعت إمدادات النفط إلى النصف، فضلاً عن تراجع الصادرات الإيطالية بنسب كبيرة، لهذا دائماً ما تصب التصريحات الإيطالية في أن ليبيا ما زالت تمثل الشريك القوي والنافذ الذي لا يمكن تجاوزه (الشيخ 2019، ص143).

وبالرغم من أن إيطاليا لم تُبدِ في البداية حماسة بشأن العقوبات على ليبيا، بالنظر إلى معاهدة الصداقة التي تم إبرامها بين البلدين منذ عام 2008، والتي حظرت إستخدام القواعد الإيطالية في أي عمل عسكري ضد ليبيا، وبالرغم من أهمية الصفقات المتبادلة بين البلدين، وبالنظر إلى بعض المخاوف الأمنية لإيطاليا وخصوصاً تدفق المهاجرين، فإنها تفاعلت مع الثورة الليبية على نحو مفاجئ، ولا سيَّما حين تناهى إلى مسامعها دعوات التدخل العسكري الغربي لمنع القذافي من مواصلة سحق معارضيه، وما لبث أن أرغمها هذا الوضع على تعليق معاهدة الصداقة الموقعة بين البلدين التي تم تجديدها في مارس2011، معتبرة أن نظام القذافي لم يعد شريكاً لها، ومن ثم أيّدت وشاركت في فرض الحظر على ليبيا، لكي تبقى محافظة على مكانتها ومصالحها في مرحلة ما بعد القذافي (مصلوح، 2012، ص61).

بالمقابل، بدأ يبرز التدخل الإيطالي أكثر بشكل مباشر في تفاعلات الصراع الليبي، إثر توقيع إتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، الذي إعتبرته روما فرصة لبناء الإستقرار في ليبيا، ومن ثم حشدت لدعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فائز السراج"، الذي دخل العاصمة طرابلس في مارس 2016 ، وفي مسعى إيطالي لتصدر الجهود الغربية لدعم "السراج" كان وزير خارجية إيطاليا آنذاك "باولو جينتيلوني" أول مسؤول غربي يلتقي برئيس حكومة الوفاق في أفريل عام 2017 (حنفي علي، 2017، ص13).

وتطور التدخل الإيطالي المباشر عندما قامت روما بإرسال سفن حربية إلى السواحل الليبية في أوت2017 للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، وكذا دعم حكومة الوفاق في موازين القوى الداخلية، وحرصت روما في كل تحركاتها العسكرية في ليبيا على الإعلان عن أنها جاءت بناء على طلب من حكومة الوفاق، وذلك لتسويغ مشروعية تدخلها، لكن ذلك آثار بالمقابل حفيظة الجيش الوطني الليبي، حيث إنتقد قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر " تحركات روما وإعتبرها منحازة للمعسكر الآخر، فهدد بقصف أي سفينة تدخل المياه الليبية (ابزيم وحسين أمحمد، 2019، ص101).

كما كان التحرك الدبلوماسي الإيطالي في أروقة الإتحاد الأوروبي مكثفًا وذا فاعلية، ويهدف إلى إنتزاع الإعتراف من دول الإتحاد بإعتبارها القاطرة الأوروبية في ليبيا، لذلك جاء التحرك الإيطالي تحت مظلة اللجنة المشتركة الليبية -الإيطالية في روما في سبتمبر2017 ، الذي نتج من إجتماعاتها إتفاق يقضي بتنفيذ مشروع إيطالي يموّله الإتحاد

الأوروبي على الحدود الجنوبية الليبية، ويتم بموجبه إرسال بعثة إيطالية لإقامة قواعد لوجستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبي، وهو ما نفته حكومة الوفاق، وإعتبرت بأنّ الإتفاق لا يعني وجود قواعد عسكرية أو معسكرات إيطالية في ليبيا (قاسم حسين، 2019، ص6).

بالمقابل، تستند تصريحات الوزير الإيطالي إلى معلومات إستخباراتية، تفيد بأنّ مقاتلين أجانب يستعدّون للقيام بأعمال عسكرية ولإنتشار فرديّ في أوروبا، مستغلّين طُرَق الهجرة التي بقيت مفتوحة، خصوصًا أنّ سياسات إدارة الحدود المعتمدة بين الدول الإفريقية وليبيا تسمح بنشاط مهرّبي البشر، في ظل عدم مقدرة حكومة الوفاق الوطني على ضبط الحدود الجنوبية، وصعوبة الرقابة على الحدود التي أغلبها في الصحراء بطول 4400 كم مع ست دول هي :تشاد، والنيجر، والسودان، والجزائر، وتونس، ومصر (قاسم حسين، 2019، ص73).

كما أن المنطقة الجنوبية الغربية من ليبيا تزخر بإمكانات هائلة لضخ أكثر من 400 ألف برميل من النفط الخام يوميًا، أضف إلى ذلك إحتياطي كبير من الغاز الطبيعي يصدّر معظمه إلى إيطاليا من خلال أنبوب السيل الأخضر الذي يمر تحت الماء إلى صقلية، ما يجعل صناعة النفط محورية في إنعاش جنوب غرب ليبيا، لقد إنقطع جلّ هذا الإنتاج على مدى العامين الماضيين لأن المجموعات المسلحة في الشمال أغلقت أنبوب النفط الخام الذي يربط الحقول بمحطات التصدير، وبناء عليه فإن تقدم حفتر المدعوم فرنسيًا نحو تلك المنطقة يعني الإقتراب من منطقة نفوذ حيوية بالنسبة إلى إيطاليا التي تشجع خطوة مجلس الدولة بتعيين آمر عسكري للمنطقة الجنوبية، وذلك بعد أقل من أسبوعين من إعلان قوات حفتر إطلاق عملية عسكرية في منطقة الجنوب الغربي، ووصول قوات تابعة لها إلى مدينة سبها وإعلانها إستلام مقارّ أمنية في المنطقة (قاسم حسين، 2019، ص7).

كما دخلت إيطاليا على محور خط الأزمة الليبية في محاولة منها لإحياء مصالحها هناك، فإستضافت صقلية في نوفمبر 2018 مؤتمر باليرمو حول الأزمة الليبية، وقد شارك في هذا اللقاء إلى جانب الحكومة الإيطالية، أطراف النزاع الليبي بدون خليفة حفتر، هذا الأخير الذي إلتقى بفايز السراج على هامش المؤتمر، وحكومات كل من روسيا، فرنسا، تونس، الجزائر، مصر، والإتحاد الأوروبي، وقد إختلف مؤتمر باليرمو عن إجتماعات باريس، من خلال إعطائه الأولوية لعودة الإستقرار والأمن إلى ليبيا وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة وذلك كضرورة لتسهيل العملية السياسية والمتمثلة في الإجراءات الدستورية الخاصة بإنعقاد الإنتخابات البرلمانية والرئاسية، وكسابقيه فقد فشل مؤتمر باليرمو في تحقيق مخرجاته، نتيجة إفتقاده لآليات واضحة لتنفيذه على أرض الواقع، بحيث كان الهدف الرئيسي له هو منافسة إيطاليا لفرنسا في الملف الليبي، وذلك في محاولة منها للحد من تمدد النفوذ الفرنسي على الآبار النفطية الكبيرة في ليبيا (الحفيان، 2020، ص6).

كما تصاعد الإهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية من جديد خلال الأسابيع الأخيرة من عام 2019، حيث شهدت تلك الفترة مبادرات من رئيس الوزراء" جوزيبي كونتي"، ووزير الخارجية "لويجي دي مايو"، إلى جانب إجراء العديد من اللقاءات الثنائية، منها تلك التي جرت مع طرفي الصراع، حينما قام وزير الخارجية الإيطالي في منتصف ديسمبر 2019 بأول زيارة له إلى العاصمة الليبية طرابلس، حيث إجتمع خلالها مع عدد من الوزراء في حكومة السراج، كما إلتقى بالمشير خليفة حفتر في بنغازي، ورئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح في طبرق، كذلك حضر وزير الخارجية الإيطالي إجتماعًا لوزراء الخارجية دعت إليه مصر في 8 جانفي2019 ، وحضره وزراء خارجية كل من، فرنسا واليونان وإيطاليا وقبرص، لبحث آخر تطورات الأزمة في ليبيا (عبد الحليم، 2019، ص ص 27-28).

ومع إستمرار تعنت حفتر وداعميه السياسيين، ورفضهم للمجلس الرئاسي، بدت مواقف إيطاليا متأرجحة بشدة، فهي تارة تعلن عن دعمها للمجلس الرئاسي كسلطة شرعية ووحيدة في البلاد، وتارة أخرى تعلن تقاربها من حفتر، حتى أنها دعت إلى ضرورة إيجاد موقع لحفتر في التسوية عندما دعت إلى ضرورة إيجاد موقع لحفتر في التسوية السياسية إذا أرادت الدول الكبرى إنهاء الأزمة في ليبيا، وفي هذا الإطار يعتبر وزير الخارجية الإيطالي أنداك "إذا أردنا

إتفاقا قويا في ليبيا فيجب المضي في الإتفاق مع الجنرال حفتر مطالبا القاهرة بإستخدام نفوذها للتأثير على الأطراف الليبية من أجل الوصول إلى إتفاق" (غبارة، 2021).

لكن وعلى الرغم من مساعي إيطاليا للتفاعل مع مستجدات الأزمة الليبية، إلا إنها تفتقد إلى خارطة طريق واضحة في تعاملها مع ليبيا، كما هي الحال منذ نهاية حكم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي وحتى اليوم، حيث بدت روما عاجزة عن لعب دور هام في تحديد وجهة هذا البلد، بالرغم من أن التطورات في ليبيا تمس بالأمن القومي الإيطالي، خاصة وأن ليبيا تمثل أهمية خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة غير الشرعية، وما تحمله معها من إحتمالات دخول عناصر إرهابية إلى إيطاليا ومن ثم إلى أوروبا، إلى جانب المصالح الإقتصادية المشتركة (عبد الحليم، 2019، ص28).

ومع بداية عام 2020 شهدت وسائل إعلام إيطالية سجالات وتبادل إتهامات بين السياسيين حول مسؤولية تراجع دور روما في ليبيا، حيث إتهم وزير الخارجية الإيطالي الحالي" لويجي دي مايو "سلفه "ماتيو سالفيني "بإختزال الملف الليبي بالكامل في موضوع الهجرة، لجعلها موضوع "حملة إنتخابية" وفق صحيفة "إل فاتو كووتيديانو" الإيطالية، مصرًا على أن هذا الخيار يعد خيار خاطئ، وفي17 فيفري 2020 أكد وزير الخارجية الإيطالي،" لويجي دي مايو"، على ضرورة إطلاق مهمة لمراقبة جوية، وبرية، وبحرية لفرض الحظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا، مؤكدا على أن الإتحاد الأوروبي سينفذ مهمة بحرية وجوية، وإذا إستدعى الأمر سينشر قوات برية لحظر دخول السلاح إلى ليبيا، وهو ما تجلى في موافقة دول الإتحاد الأوروبي على بدء مهمة لمنع دخول الأسلحة إلى ليبيا، عقب محادثات بين وزراء خارجية دول التكتل البالغ عددها 27 دولة في بروكسل، مع العلم بأن هذه المهمة ليست إحياء للعملية صوفيا"، وسيتم نشرها على الساحل الشرقي لليبيا، حيث يجرى تهريب السلح، ومن المهم أن اللجنة العسكرية الليبية 5+5 قد بدأت بالعمل (عبد الحليم، 2019، ص28).

بالمقابل، إختار ملتقى الحوار السياسي الليبي، بقيادة الأمم المتحدة اليوم الجمعة 2021/2/5 حكومة مؤقتة عبر التصويت، يكون فيها محمد المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي، وعبد الحميد دبيبة رئيسا للوزراء، وتضم القائمة أيضا عضوي المجلس موسى الكوني وعبد الله حسين اللافي، وفازت قائمتهما بـ 39 صوتا من أصل 73، مقابل 34 صوتا لمنافسهما رئيس برلمان الشرق عقيلة صالح، ووزير الداخلية المقيم في الغرب فتحي باشاغا، لمنصب رئيس الوزراء، وشارك في التصويت 73 عضوا بملتقى الحوار السياسي الليبي، في حين إمتنعت إلهام السعودي عن التصويت، وغاب أحد الأعضاء للوفاة، كما ستتولى القائمة، الفائزة بالتصويت، إدارة شؤون البلاد مؤقتا، حتى إجراء إنتخابات رئاسية وبرلمانية في 24 ديسمبر2021 (http://bit.ly/3esKlaq).

كما نالت حكومة الوحدة الوطنية الليبية برئاسة عبد الحميد الدبيبة في 10 مارس 2021 ثقة البرلمان بأغلبية الحضور النيابي بعد مخاض برلماني عسير إمتد لثلاثة أيام متصلة، كما مست قائمة التشكيل تغيرات في أسماء المرشحين لتولي الحقائب الوزارية للوصول إلى التوافق المطلوب، وإجمالا يعكس مشهد منح الثقة للحكومة الجديدة إجتياز ليبيا لأحد أصعب الإختبارات التي شهدتها البلاد منذ الإطاحة بالنظام السابق في فيفري 2011، فقد طوى هذا المشهد صفحة الإنقسام الحكومي والبرلماني في الوقت نفسه، وللمرة الأولى منذ 6 سنوات، يلتئم البرلمان تحت قبة واحدة في جلسات مكتملة النصاب، وفي ظل ترتيبات أمنية هيأت الأجواء لإنجاح الحدث بما يشكل قيمة مضافة لدور اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 (عليبة، 2021).

أما بالنسبة للموقف الإيطالي من تشكيل الحكومة الليبية الحالية، فقد إعتبرت وزارة الخارجية الإيطالية بأن: "إيطاليا تتلقى بإرتياح كبير، نتيجة التصويت في الجلسة العامة لمجلس النواب الليبي، الذي إنعقد في سرت إعتبارًا من 8 مارس 2021، والذي أعطى اليوم الثقة بحكومة الوفاق الوطني بقيادة رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة" (http://bit.ly/3vjDZ31).

4- تحديات السياسة الايطالية في ليبيا ما بعد القذافي:

تواجه إيطاليا عدة تحديات لتنفيذ سياستها في ليبيا ما بعد القذافي يمكن إجمالها فيما يلي:

4-1- تنامي ظاهرة الارهاب:

إنّ الأزمة الليبية جعلت الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة، فنفاذية الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، جميعها عوامل شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجغرافي حيث إلتحق عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بالثوار الليبيين، وتسلل عدد آخر إلى أراضي الدول المجاورة بقصد القيام بأعمال تخريبية هناك، فبات من الواضح أن التنظيم بحث عن الإستفادة من الوضع حتى ينمي نشاطه الإرهابي في المنطقة ككل.

ويبدو جليا لدى بعض المختصين أن عناصر مختلف التنظيمات الإرهابية سواء القاعدة في المغرب الإسلامي أو داعش، دخلت مؤخرا في ما وصفوه بمرحلة متقدّمة من التسليح السريع ، جراء تداعيات الأزمة الليبية التي أفضت إلى هشاشة الدولة وشبه غيابها، وإنتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، الأمر الذي جعل هذه المجموعات المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل، إلى الطابع الحربي التقليدي الأكثر إستقرارا، والمسيطر حتى على أجزاء من إقليم الدولة، وهو ما ينعكس سلبا على مصالح الدولة الايطالية ويقف عائقا أمام تنفيذ أهداف سياستها في ليبيا (ادريس، 2016).

4-2- الصراع الأهلي والقبلي في ليبيا:

مع سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي ثم في مرحلة لاحقة على خطوط التجارة غير الرسمية والتهريب على الحدود، وبدا أن القبائل التي لم تحصل على إمتيازات تسعى إلى إستعادة مكانتها، بل والإنتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة، وخاصةً في ظل ضعف السلطة المركزية (يونس، 2015، ص69).

تواجه السياسة الإيطالية في ليبيا تحدي الإنقسام والإستقطاب الداخلي الليبي القائم على التجاذبات القبلية(قبائل: الورفلة والمقارحة ووالقذاذفة) والجهوية والإثنية في ظل تعمق الفجوة بين مناطق الشرق والغرب التي كانت نتيجة السياسات المعتمدة من قبل النظام السياسي وممارساته (مالكي، 2011، ص3)، كما دخلت ليبيا في مرحلة جديدة إنهارت فيها مظلة الدولة الوطنية التي أسست على دعائم هشة في ظل حكم القذافي، ليتصاعد بعده أدوار المليشيات المسلحة الإسلامية منها والقبلية، ويبرز دور النفط جليًّا في إعطاء أفضلية لبعض الأقاليم على الأخرى، وتعزيز طلبات الإنفصال للتمتع بالعوائد النفطية (الزواوي، 2014، ص23).

4-3- الأطراف الخارجية وصراع النفوذ:

منذ سقوط النظام الليبي السابق على إثر حراك شعبي في فيفري 2011 ، إنخرطت القوى الإقليمية (قطر، تركيا، مصر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) بقوة في الشأن الليبي عبر دعم طرف على حساب الأطراف الأخرى، فقامت بتقديم الدعم والعتاد العسكري في الصراع القائم بين القوى السياسية والعسكرية الليبية لصالح طرف ضد الأخر، دافعة بإتجاه مزيد من الإضطرابات العنيفة والفوضى السياسية والأمنية (عبد الحفيظ الشيخ، 2019، ص ص 245-246)، إلى حد الإتجاه نحو عسكرة تدخلها كما هو الشأن بالنسبة لتركيا من خلال تموضعها الإستراتيجي متعدد الأوجه والمهام، وإستخدام المرتزقة، إلى جانب تحقيق جملة من المصالح الوطنية يأتي في مقدمتهم الغاز والنفط (عبد الفتاح، 2020، ص ص 17-18).

أما على المستوى الدولي، فقد إنخرطت الدول الأوروبية (روسيا، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا)، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في صراع على النفوذ في ليبيا بهدف الحصول على إمتيازات إقتصادية، على غرار

النفط والغاز الليبي الذي يتميز بسهولة إستخراجه ونوعيته الجيدة، وإحتياطي الذهب الذي تحتل فيه ليبيا المرتبة الرابعة عربيا (عبد الفتاح، 2020، ص ص 17-18).

وبالتالي بات التنافس بين القوى الإقليمية والدولية واضحاً في مسار الأزمة الليبية، وبخاصة بين فرنسا وإيطاليا، اللتين إتسم سلوكهما في ليبيا بالدينامية والتغيير المستمر بما يحقق مصالحهما، ويعزز نفوذهما، ويضمن أمنهما القومي، وقد قاد ذلك إلى تناقض وعدم إتفاق بينهما، لكن سرعان ما تطور الأمر بين مسؤولي الدولتين ليصل إلى حرب كلامية، على الرغم من إلتزامهما الخطاب الأوروبي المشترك بضرورة التحرك السياسي الليبي الدبلوماسي لحل الأزمة الليبية بالطرق السلمية (عبد الحفيظ الشيخ، 2019، ص145).

5.خاتمة:

يكمن الإهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية إلى عدة عوامل يقع في مقدمتها تحقيق الأمن من خلال التصدي لتهديد الهجرة غير النظامية وأزمة اللاجئين ومعضلة إرتباطهما بالإرهاب الدولي، إلى جانب السعي إلى تأمين مصادر الطاقة وإستعادة النفوذ، حيث تعتبر إيطاليا ليبيا مجالها الحيوي Lebensraum.

لذلك فهي تسعى لأن تبقى الفاعل الرئيس في المعادلة الليبية، عبر اتخاذ عدة خطوات عملية كدعم الحكومة الشرعية(حكومة الوفاق) من خلال إرسال سفن حربية إلى السواحل الليبية للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، أو عبر التحرك الدبلوماسي في أروقة الإتحاد الأوروبي بغية إنتزاع الإعتراف من دول الإتحاد بإعتبارها القاطرة الأوروبية في ليبيا، حيث نتج عن إجتماعات اللجنة إتفاق يقضي بتنفيذ مشروع إيطالي يموّله الإتحاد الأوروبي على الحدود الجنوبية الليبية، ويتم بموجبه إرسال بعثة إيطالية لإقامة قواعد لوجستية للعمليات التنفيذية لحرس الحدود الليبي، أو عبر إستضافتها لمؤتمر باليرمو حول الأزمة الليبية، من أجل عودة الإستقرار والأمن وفق الترتيبات الأمنية التي وضعتها الأمم المتحدة، وذلك كضرورة لتسهيل العملية السياسية والمتمثلة في الإجراءات الدستورية الخاصة بإنعقاد الإنتخابات البرلمانية والرئاسية.

غير أن السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي تواجه عدة تحديات تكمن في تنامي ظاهرة الإرهاب بسبب إنتشار وتمدد نشاط الجماعات الإرهابية في ليبيا، إلى جانب إستمرار الصراع الأهلي والقبلي كنتيجة لإزدواجية الولاء القبلي والوطني، فضلا عن دور الأطراف الخارجية الإقليمية (العربية وغير العربية) والدولية الغربية في تأجيج الصراع.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1. أمحمد مالكي (2011). *تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي*، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، 3.
2. كريم مصلوح (2012). *الإدارة الأمريكية – الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة*، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 15، العدد 58، 61.
3. كريستوفر س. شيفيس، جيفري مارتيني (2014). *ليبيا بعد القذافي: عبر وتداعيات للمستقبل*. مؤسسة راند،واشنطن، 55-56.
4. محمد سليمان الزواوي (2014). *التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية*، 23.
5. محمد عبدالله يونس (2015). *مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط*، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية بالقاهرة، 69.
6. أحمد إدريس (2016). *تونس والمنطقة المتوسطية أمام التحديات الأمنية*، ورقات سياسية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، متوفر على الرابط:

https://bit.ly/30GmUlI

7. خالد حنفي علي (2017). *تشابكات سياسة ايطاليا تجاه ليبيا*، مجلة السياسات الدولية، العدد 210، 13.
8. محمد السبيطلي (2017). *الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطات الإقليمية*. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 40.

9. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم (2018). *تأثير الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإيطالية – الليبية*. مجلة السياسة الدولية، عدد 212، 59.
10. أحمد قاسم حسين (2018). *ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء، تقييم حالة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2.
11. أحمد قاسم حسين (2019). *التنافس الفرنسي الايطالي على النفوذ في ليبيا*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 6 -7.
12. أحمد قاسم حسين (2019). *دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الإتفاق السياسي الصخيرات*، سياسات عربية، عدد 36، 73.
13. خالد أحمد محمد إبزيم، عبد السلام أحمد حسين أمحمد (2019). *التنافس الإيطالي الفرنسي وأثره على وحدة وإستقرار ليبيا*. مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 23، 100.
14. يونسي وليد (2019). *المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة واستراتيجية المواجهة*. مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 11 ، عدد 2، 351.
15. محمد عبد الحفيظ الشيخ (2019). *التنافس الفرنسي الايطالي وتداعياته على ليبيا*، المستقبل العربي، العدد 184، بيروت، لبنان، 141.
16. بشير عبد الفتاح (2020). *محددات وركائز التحرك التركي حيال الأزمة الليبية*، الملف المصري، العدد 68، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 17-18.
17. باسم راشد (2020). *تأمين النفوذ: دوافع تغير موقف إيطاليا في الأزمة الليبية*، متوفر على الرابط:
http://bit.ly/3qIai8I
18. نورة الحفيان (2020). *التسوية السياسية في ليبيا: الإشكاليات والتحديات*، تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، تركيا، 6.
19. أحمد علية (2021). *الإختبار التالي: إستحقاقات ما بعد إعتماد حكومة الوحدة الوطنية الليبية*، تقديرات إستراتيجية، متوفر على الرابط:
http://bit.ly/3eAtS48
20. عبدالباسط غبارة (2021). *الموقف الإيطالي من الأزمة الليبية ...تدخلات مقنعة*، بوابة إفريقيا الأخبارية ، متوفر على الرابط :
http://www.afrigatenews.net/conent/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Katya Adler (2016). *Migration crisis: Italy threatened by national crisis*, BBC News, Accessed 7 January 7, 2018, at:
http://www.bbc.com/news/world-europe-36080216
2. The UN Migration Agency (2018). *Libya's Migrant Report*, Round 17, accessed on 11/4/2018, at:
https://bit.ly/2qqnykP